او انتقلت من محلها لمحل آخر او كنت في محلها فان كان الاول
لزم قيام العرض بنفسه وهو باطل وان كان الثاني فكذلك لانه
يلزم قيام العرض بنفسه في لحظة الانتقال وان كان الثالث لزم
اجتماع الضدين وهو باطل فيقول سلمنا ذلك لكن لانسلم انه
يدل على حدوثها لاحتمال ان تكون قديمة وتتغير من عدم الى
وجود وعكسه فنتطلله بان القديم لا يتعدم وهذه الامور
تسمى المطالب السبعة ويعرفها يخجوا المكلف من ايوان جهنم
السبعة كما قال المصنف قال ولا يعرفها الا الراسخون في العلم
انتهى وقد اشار لها بعضهم بقوله

• زيد قام ما انتقل ما كمنا • ما انفك لا عدم قديم لاحنا •

قوله واما برهان وجوب القدم له تعالى فلانه الخ هذا البرهان
لا يتم الا بثلاثة اقيسة ونظمها هكذا لو لم يكن قديما لكان حادثا
لكن كونه حادثا محال اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث لكن افتقاره
الى محدث محال اذ لو افتقر الى محدث للزم الدور او التسلسل وهما
محالان والا سهل في ترتيب اللوازم ان تقول لو لم يكن قديما لكان
حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث للزم
الدور او التسلسل وهما محالان كما ادى اليهما وهو افتقاره الى محدث
محال فما ادى اليه وهو كونه حادثا محال فما ادى اليه وهو عدم كونه
قديما محال فثبت نقيضه وهو المطلوب ويقرب من هذا صنيع
المتن حيث اقتصر في ترتيب اللوازم على الوجه الذي ذكره فتدبر
قوله لو لم يكن قديما لكان حادثا ووجه التلازم بين المعدم والثاني
ان كل

ان كل موجود منحصر في القديم والحادث فمتى لم يكن قديما كان
حادثا قوله فيفتقر الى محدث اي لانه لا يصح ان يكون حدث
بنفسه والا لزم ان يكون احد الامرين المتساويين مساويا لغيره
راجحا عليه بلا سبب وهو محال لما فيه من اجتماع المساواة والرجحان
كما تقدم قوله فيلزم الدور او التسلسل اي لانه اذا افتقر الى محدث
لزم ان يفتقر محدثه ايضا الى محدث لانعقاد المماثلة بينهما
ثم ان تناهت المحدثون لزم الدور وهو توقف شيء على شيء توقف
عليه كما لو فرض ان زيدا احدث عمرا وان عمرا احدث زيدا فقد
توقف زيد على عمرو المتوقف عليه وان لم يتناه المحدثون لزم
التسلسل وهو تتابع الاشياء واحدا بعد واحد الى ما لا نهاية له
في الزمن الماضي كما لو فرض ان زيدا احدثه عمرو وان عمرا احدثه
بكر وان بكرا احدثه خالد وهكذا الى ما لا نهاية له فقد تتابعت
المحدثون واحدا بعد واحد الى ما لا نهاية له في الزمن الماضي قوله
واما برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه الخ هذا البرهان
لا يتم الا بقياسين ونظمها هكذا لو لم يجب له البقاء لامكن ان
يلحقه العدم لكن امكان لحوق العدم له محال لانه لو امكن ان يلحقه
العدم لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه محال فالمصنف
حذف القياس الاول وذكر شرطية القياس الثاني وحذف استثنائه
لكن ذكر ما هو كالدليل عليها بقوله كيف وقد سبق قريبا الخ واما
قوله لكن وجوده الخ فتعليل لترتيب انتفاء القدم على امكان
لحوق العدم كما لا يخفى قوله لو امكن ان يلحقه العدم انما عبر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)